

## قضايا الوحدة وعلاقة الدين بالدولة

يحي ابن عوف

أن الطريق الذي سيقودنا الى الأمام هو الوحدة لا بدّ من تأسيس السودان الجديد على الواقع وليس من الخيال. الوحدة التي نتحدث عنها في الحركة الشعبىة، وأتمنى أن يكون هذا ما نتجه نحوه فى التجمع الوطنى الديمقراطى، هى نوع جديد من الوحدة. لا يمكن أن يكون قد حملت الحركة السلاح ودخلت الأحرار فى عام ١٩٨٣ لئأتى بوحدة تضطهدنا، فهذا ليس طبيعياً، فالوحدة التي ننادى بها مختلفة تماماً، وهى ليست الوحدة نفسها التي يتحدث عنها الآخرون فالوحدة التي نعيها تقوم على واقعين، التنوع التاريخى، والثانى التنوع المعاصر يتكون السودان من قوميات متعددة، من مجموعات إثنية متعددة، أكثر من ٥٠٠ مجموعة تتحدث أكثر من مائة لغة مختلفة، فى الشمال قبائل كثيرة غير عربية فهناك الدناقلة والمحس والشايقية والحفاويين والجيلية والبجة نجد العديد من القبائل فى الجنوب، مثل الدينكا، والنوير، والشلك، والزاندى، واللاتوكا، والفرنتيت، والمورلى وغيرها من القبائل والفور، والزغاوة، والمسالييت، والعديد من القبائل لدينا كل هذه القبائل وغيرها هذا هو التنوع، فهناك المسلمون، وهناك المسيحيون هكذا، فإن هذا التنوع المعاصر، "قومياً" وإثنياً وثقافياً ودينياً، الذى يواجهنا فى السودان هو أن نصهر جميع عناصر التنوع التاريخى والمعاصر لكى ننشئ أمة سودانية، نستحدث رابطة قومية تتجاوز هذه "المحليات" وتستفيد منها دون أن تنفى أى من هذه المكونات.

إذن، وحدة بلادنا، الوحدة التي نتحدث عنها، لا بدّ أن تأخذ هذين المكونين لواقعنا بعين الإعتبار حتى نطور رابطة إجتماعية سياسية لها خصوصيتها، وتستند على هذين النوعين من التنوع، رابطة إجتماعية سياسية نشعر بأنها تضمنا جميعاً، وحدة أفخر بالإنتماء إليها، نحن بحاجة الى وحدة جديدة، وحدة تشملنا كلنا بغض النظر عن العرق أو القبيلة أو الدين دعونا نفتح ذلك لأنّ أى مجتمع يقوم على مكونات مبتسرة لا يمكنه أن يصمد أو يعيش طويلاً. هذا هو ما يبنينا به تاريخ البشرية، فالمجتمع المفتوح والذى يضم ويستوعب جميع مواطنيه هو القابل للحياة والنمو والقادر على التكيف بسهولة وعلى أن يستمد أسباب القوة لاستمراره وبقائه، فهناك أشياء صغيرة تفرق بيننا، أشياء ليس من الصعب أن نجد لها حلاً. ويمكننا أيضاً معالجة الأمور الكبيرة، فهناك، مثلاً، موضوع العلاقة بين الدين والدولة والذى أفضى الى شروخ فى نسيج المجتمع السودانى. الترابى ومن معه يصرون على أن يكون للدولة دين، ونحن نقول، فى ظل ما نتميز به من تنوع، أنّ ذلك لا يجوز، ولا يمكن أن نتوحد على هذا النهج، فليس كل السودانين بمسلمين، حتى بين المسلمين أنفسهم لا يوجد إتفاق حول نموذج "الشريعة" التي فرضها نميرى فى عام ١٩٨٣. وكيف يجوز "الشريعة نميرى" أو حسن الترابى أن يمثلها، بأى حال من الأحوال. أن مفهومنا فى الحركة الشعبىة والجيش الشعبى، إن الإنسان بطبعه روحانى، ولدينا جميعنا معتقدات، وإن اختلف شكلها، سواء كنا مسلمين أو مسيحيين فهذه هى الروحانية. وبهذا، لا يمكن حظر الأديان من أى مجتمع، فهى جزء من التركيبة الإنسانية. وبالتالي، فإنّ القضية تتلخص فى كيف يمكننا أن نربط بين الدين وهياكل المجتمع الأخرى. نحن نقول بأن الدين هو علاقة بين الإنسان والخالق، فالفرد هو الذى يقف أمام ربه ويتم حسابه وفق ما اقترفه من أفعال فى دنياه إذن، لماذا نغرق أنفسنا فى خلط المواضيع ونفرق بين شعبنا نتيجة ذلك.

الترابى والجهة الإسلامية يصرون على أن تكون الشريعة والعرف مصدر التشريع، بينما نقول نحن انه فى مجتمع ديمقراطى- ونحن فى التجمع نسعى الى إقامة مجتمع ديمقراطى- يجب أن يكون مصدر التشريع هو الدستور، وليس الدين، وأن يكون دستوراً ديمقراطياً. هذا أمر فى غاية البساطة، دعنا نعتمد دستوراً يكفل حرية الأديان بحيث نخصص فيه قسماً للدين والعرف. وسيشمل الدستور فصلاً عن الحقوق الأساسية والذى سيتضمن حرية الأديان والعبادة، فيمكن أن يتوافر للمرء أى شئ يرغب فيه، فالجميع يصادفون ترحيباً إن كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يؤمنون بمعتقد آخر إذن دعونا نتفق على أن هدفنا هو وحدة البلاد وأن هذه الوحدة يجب أن تقوم على حقائق الواقع، فأى وحدة خلافاً لذلك غير قابلة للتطبيق ولا يعوزنا برهان.

أكتوبر ٢٠٠٢